والسلام وامر وذلك نحو اصمت علم المفازة الخالية قال الرضي وكسر الميم
منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى
ونقل عن ابن مالك انه قال وذلك اي كونه من فعل امر كاصمت غير صحيح
لان الامر بالصمت ان كان من اصمت فتفتح الهمزة ومن صمت فتضم الميم واصمت
بخلاف ذلك فالمنقول لا يغير ولانه يقال اصمتة بتاء التانيث واعترض بانه
امر من صمت يصمت بكسر الميم والحاق التاء اعلاما بكونه فارق موضعه
من الفعلية انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد
من صيغ الحروف قال الفخر الرازي في شرح المفصل وفي شرح الحاجبية للرضي
اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب
وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر
الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف
تمني وقد يجي معربا نحو ليت بنصب ورفع قال الشاعر •

• ليت شعري واين مني ليت • ان لوا وان ليتا عناء •

واما ان يكون من جملة فعلية فاعلها ظاهر وذلك نحو شاب قرناها اي
ذوائبها شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد من قولهم بني
يزيد بضم الدال او من جملة اسمية وذلك نحو زيد منطلق وليس النقل
من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قاله الموضح في شرح التسهيل
ولكنهم قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه قسيما له
على تقدير التسمية بها او علم جنسي نسبة الى الجنس بان يكون موضوعا
للجنس والماهية المعين باعتبار تعينه على وجه مستفاد من نقله
من اللفظ تعين المعين ولذا عرفه بقوله وهو ما وضع في الخارج لمعين اي لشي
معين في الذهن اي الفطنة اي ملاحظ الوجود فيه يعني ما يختص به الشي
بحيث يفهم منه عند الاطلاق والفايدة في اعتبار الملاحظة انه كما هو في

الذهن

الذهن والخارج فهو متعين فيه فان اكتفى بتعيين المتعين في نفسه وان لم
يلاحظ لزم ان كل موضوع لما في الذهن والخارج علم وكفى به فسادا وان لوحظ
الوضع اي اعتبر فيه التعيين حتى كانه جزء من المدلول لخرج عن الحد ما عدا
العلمين فالملاحظة لابد منها في هذا العلم وفي علم الشخص وقال البعض
لو عبر بما علق كما عبر به غيره لكان اولى من قوله ما وضع لان المتبادر من
وضع وضع الواضع فيرد العلم المنقول والمراد بالتعليق عليه بعينه
ان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذ بين في معناه بحسب
الوضع للشخص المعين المعلوم ولم يذكر في هذا الحد ما ذكره في حد علم الشخص
من قوله لا يتناول غيره لان قوله هنا في الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة
من بقية المعارف ويخرج علم الشخص ايضا مثال علم الجنس كاسامة علم
للسبع اي ماهيته الحاضرة في الذهن باعتبار كونها معينة معلومة وفي
النهاية لم يعرف تركيب اس م الا في اسامة ويجوز كون الهمزة بدلا من واو
الوسم وهو العلامة ثم كذا قيل وهو اي علم الجنس كاين في التعيين اي في تعيين
مسماه كاسم المعرف بلام الحقيقة اي بعين مسماه تعيين ذي الاداة الجنسية
او ذي الاداة الحضورية تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية
اسامة اجرى من ثعالة فقولك اسامة اجرى من ثعالة بمنزلة قولك
الاسد اجرى من الثعلب وال في الاسد والثعلب للجنس لا للعهد
اذ كل منهما اسم جنس تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا
اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من اسم الاشارة بمنزلة
قولك هذا الاسد مقبلا وال في الاسد لتعريف الحضور المستفاد من الاشارة
الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت
تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على حصة الجنس فاذا اشرت اليه
فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشارة لا الاسد بعينه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)